ليبيا

ليس للبلد دستور، وليس هناك نصّ قانوني صريح للحريّة الدينية، ولكن " الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير" تنصّ على وجود أساس لقدر ما من الحرية الدينية، وعموما فإنّ الحكومة تحترم حق المرء في ممارسة طقوسه الدينية بحريّة، وتتسامح مع معظم الأقليات الدينية ولكنها تعارض بقوّة أشكال الإسلام المتطرّف الذي تعتبره تهديدا للأمن، كما تحظر التبشير بين صفوف المسلمين . كما تحظر الممارسات الدينية التي تتعارض مع تفسير الحكومة للشريعة.

لا يوجد تغيير في وضع احترام الحرية الدينية من جانب الحكومة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. ففي 21 أبريل 2009، أفادت تقارير أنّ الحكومة قد أطلقت سراح العديد من المواطنين الذين اعتنقوا المسيحية بعد أن وضعتهم حسب زعم التقارير رهن الاعتقال لمدّة ثلاثة شهور من دون توجيه اتهام إليهم وعرّضتهم للإيذاء البدني. وواصلت الحكومة بمهمّة تنظيم الحياة الدينية وفي بعض الأحيان قيّدت الأنشطة الدينية باعتبار أنّ لها بعدا أو دافعًا سياسيا.

لم ترد تقارير عن حصول انتهاكات مجتمعية أو تمييز مجتمعي على أساس الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة.

وعقب إعادة العلاقات الدبلوماسية مع هذا البلد في 31 أيار/مايو 2006، استمرّت حكومة الولايات المتحدة في تطبيع العلاقات الثنائية وتعزيز علاقة متعدّدة الجوانب مع الحكومة، بما في ذلك مناقشة الحرية الدينية، وذلك كجزء من سياستها العامة لتعزيز حقوق الإنسان.

القسم الأول: الديموغرافيا الدينية

يتمتّع البلد بمساحة تقدّر بـ 703.816 ميلا مربعا ويبلغ عدد سكانه 5.8 مليون نسمة. سبعة وتسعين في المئة من السكان هم من المسلمين السُنّة . وتتكوّن الطوائف المسيحية الصغيرة على وجه الحصر تقريبا من المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء الكبرى وعدد قليل من العمّال المغتربين الأمريكيين والأوروبيين. ويقود اثنين من الأساقفة - أحدهما في طرابلس والآخر في بنغازي- طائفة تقدّر بنحو 50.000 من المسيحيين الأقباط، معظمهم أعضاء جالية من المغتربين المصريين الذين يقدّر عدهم بنحو 750,000. ويعمل رجال الدين الروم الكاثوليك

في المدن الكبرى، و يعملون بشكل خاص في المستشفيات ودور الأيتام، ومع المسنّين أو المعاقين. وهنالك قسّ واحد في طرابلس وأسقف مقيم في القاهرة يتولّيان قيادة الطائفة الأنجليكانيّة. ويقوم مطران طائفة الأرثوذكس الشرقيين وهو مقيم في طرابلس وقسّ مقيم في طرابلس وبنغازي بخدمة ثمانين (80) من أتباع العقيدة الأرثوذكسية الذين يؤمّون الكنيسة بانتظام. وتحتفظ سفارة أوكرانيا في طرابلس بكنيسة أورثوذكسية صغيرة لخدمة الجالية الناطقة باللغة الروسية في طرابلس . وهناك كنائس للموحّدين في طرابلس وبنغازي وكذلك طوائف صغيرة من الموحّدين منتشرة في جميع أنحاء البلاد . وتقوم الكنيسة البروتستانتية الإنجيلية في طرابلس على خدمة مجموعة من السكان مكوّنة بشكل خاص من العمّال الأفارقة المهاجرين . وفي حين أنّ البلد لا توجد به تاريخيّا طائفة شيعيّة، وردت تقارير بأنّ أعدادا صغيرة من الشيعة العراقيين الفارّين من التوتّرات الطائفية في ا لعراق قد هاجروا خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى ليبيا. ولا توجد طائفة يهودية معروفة.

تحضر جماعات عديدة من المسيحيين للصلاة في طرابلس، ومن بينهم مئات من المهاجرين الأفارقة من البروتستانت والروم الكاثوليك . وأفاد رجل دين قبطي بوجود طوائف كبيرة تتكوّن في معظمها من المزارعين المصريين المغتربين . ويقوم بين 100 ومئتين من أتباع الديانة الأنجيلكانية، ومُعظمهم من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وعدد يقدّر بنحو 80 من المسيحيين الأرثوذكس، بما في ذلك أعضاء من الجاليات اليونانية والرومانية والبلغارية والروسية بحضور القداس الأسبوعي كلّ يوم جمعة.

يقيم في البلاد ما بين 1.5 و 2 مليون أجنبي معظمهم من الدول العربية المجاورة وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلى جانب أعداد أقلّ من جنوب وجنوب شرق آسيا. و يبدو أنّ جميع المسلمين من غير السنّة هم من الأجانب تقريبا. وفي حين لا توجد معلومات عن عدد المبشرين الأجانب، فإنّ الحكومة تجرّم التبشير بين المسلمين، وبالتالي تحظر النشاط التبشيري الذي يستهدف المواطنين . وتزعم الحكومة أن جميع المواطنين هم "بطبيعة الحال" من المسلمين السنّة، إضافة إلى حظر واسع على تكوين أيّ نوع من الجمعيات السياسية المستق لة، وتمنع المواطنين من تعريف أنفسهم بأنّهم ينتمون إلى أيّ جماعة سياسية أو دينيّ.

القسم الثاني: مدى احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/ السياسي

على الرغم من أنّ البلد ليس لديه دستور ولا أي قانون ينصّ صراحة على الحرية الدينية، ففي الممارسة تحترم الحكومة بشكل عام حق المرء وحريته في إقامة شعائره الدينية. وتنصّ الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير الصادرة بتاريخ 6 كانون الأول/ديسمبر، عام 1988 على وجود أساس لدرجة معيّنة من الحرية الدينية، حيث تقول: "إنّ أبناء المجتمع

الجماهيري ... يعلنون أنّ الدين إيمان مطلق بالغيب وقيمة روحية مقدّسة خاصة بكلّ إنسان وعامة لكلّ الناس، فهو في علاقة مباشرة مع الخالق دون وسيط. ويحرّم المجتمع الجماهيري احتكار الدين واستغلاله لإثارة الفتن والتعصبّ والتشيع والتحزّب والاقتتال".

لا يوجد قانون يضمن صراحة حق الفرد في اختيار دينه أو تغييره أو لدراسة ومناقشة أو نشر معتقده الديني. وليس للمواطنين من قانون واضح يلجأون إليه إذا اعتقدوا أنّ حقوقهم في الحرية الدينية قد انتهكت. وفي الممارسة فإنّ المواطنين لم يتمكّنوا من الوصول إلى المحاكم للحصول على جبر أضرار أو وقف ارتهاكات حقوق الإنسان ضدّهم.

الإسلام هو المعادل لدين الدولة وهو يتخلّل كلّ الحياة السياسية والاجتماعية. وكما هو الحال في جميع الجوانب الأخرى من حياة الأفراد، فإنّ الحكومة تراقب عن كثب وتنظّم الإسلام لضمان خلوّ الحياة الدينية من أيّ بُعد سياسي . وتُعارض الحكومة بشدّة التطرّف الديني أو الإسلام المتطرّف، وهو ما تعتبره تهديدا لنظام القذافي. فمراقبة المساجد وانتشار ثقافة الرقابة الذاتية تضمن عموما بقاء كلّ من رجال الدين والأتباع ضمن الخطوط الراسخة في الممارسة المقبولة. وحتى المساجد الموقوفة من قبل أسر بارزة فينبغي أن تتفق بشكل عام مع تفسير الحكومة للإسلام. كما تؤمّن الحكومة السيطرة على المؤلفات الدينية، بما فيها الأدب يات الإسلامي. ولا يوجد قانون مدني يحظر التحوّل من الإسلام إلى دين آخر، غير أنّ الحكومة تحظر التبشير بين المسلمين وتُحاكم المخالفين.

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية (WICS) هي القناة الرسمية لشكل الإسلام الذي تتّبعه الدولة وتوافق عليه. وضمن تركيزها على الأنشطة خارج البلد، تُدير هذه الجمعيّة جامعة حكومية لرجال الدين المسلمين المعتدلين من خارج العالم العربي . وإلى تاريخه قامت جمعية الدعوة الإسلامية العالمي بتدريب نحو 5000 طالب في الفكر والأدب والتاريخ الإسلامي. وعند التخرّج فإنّ الحكومة تشجّع الطلاّب على العودة إلى ديارهم ونشر تفسيرها للفكر الإسلامي في بلدانها. وعلاوة على دورها في التعليم، فإنّ جمعية الدعوة الإسلامية العالمية تمثّل الذراع الدينية لسياسة القذافي الخارجية، ونيابة عن الحكومة تقوم الجمعية برعاية العلاقات مع الطوائف الدينية التي تشكّل أقليّة. وتوجد هيئة أوقاف حكومية تدُير المساجد، وتُشرف على رجال الدين، و تتمثل مسئوليتها الرئيسية في ضمان أن تكون جميع الممارسات الدينية داخل البلد مطابقة لشكل الإسلام الذي يحظى بموافقة الدولة.

وقد منحت الحكومة بصورة روتينية تأشيرات دخول وأوراق إقامة لرجال دين من بلدان أخرى. ونُقل أنّ رجل دين مسيحي على الأقل قد رُحّل من البلد خلال العام . فقد أفادت التقارير أنّ هذا القسّ وهو من أصل نيجيري كان متواجدا داخل البلد بدون تأشيرة صالحة.

تعليم الدين الإسلامي مادة أساسية في المدارس العامة، ولكن لا يوجد تدريس معمّق في الديانات الأخرى. والحكومة لا تصُدر معلومات عن الانتماء الديني للأطفال في المدارس العامة، و لم ترد تقارير عن انتقال أطفال إلى المدارس الخاصة من أجل الحصول على تعليم ديني بديل.

البلد متمسّك بالشريعة الإسلامية التقليدية التي تنصّ على أنّ المرأة غير المسلمة التي تتزوج من رجل مسلم لا يشترط اعتناقها للإسلام، بالرغم من أنّ العديد منهنّ يقُمن بذلك، غير أنّ الرّ جل غير المسلم يجب أن يعتنق الإسلام من أجل أن يتزوّج من امرأة مسلمة.

لأداء فريضة الحج يجب أن لا يقلّ عمر المواطن عن 40 عاما.

تحترم الحكومة الأعياد والمناسبات الإسلامية مثل المولد النبوي و عيد الفطر وعيد الأضحى ورأس السنة الهجرية وتعتبرها أعيادا وطنية.

القيود المفروضة على الحرية الدينية

حدّدت الحكومة عدد أماكن العبادة المسموح بها لكلّ طائفة مسيحية بواحدة في كلّ مدينة. ولا تزال الحكومة تحظر الطريقة السنوسية التي كانت يوما ما من أقوى الطرق الصوفية.

تحتفظ الحكومة بجهاز أمن واسع النطاق يشمل الشرطة والوحدات العسكرية وأجهزة الاستخبارات المتعدّدة، واللجان الثورية المح لية، واللجان الشعبية . وبالنتيجة فإنّ هذا النظام المنتشر للمراقبة يرصد ويراقب جوانب كثيرة من حياة الأفراد، بما في ذلك أنشطتهم الدينية . ورغم أنّ الحكومة لا تُخضع نشاطا دينيا بذاته للتدقيق الخاص، فأنّها ترصد بهمّة ونشاط الممارسات الدينية السلمية لتقصّي أيّة دلائل على وجود دوافع أو أبعاد سياسية . وما دامت الجماعات الدينية تتجنّب النشاط السياسي، فإنّها لا تواجه مضايقات كثيرة.

تحظر الحكومة تكوين الجمعيات المستقلة الهادفة وتحظر الأنشطة الجماعية التي تتعارض مع مبادئ ثورة عام 1969؛ ونتيجة لذلك، فإنّ الحكومة لا تمنح تراخيص للجمعيات الدينية والجماعات غير المتخصّصة إلاّ بعد التأكّد من أنّ أنشطة هذه الجماعات تتماشى مع سياسة النظام. وتطبّق الحكومة هذه القيود بشكل موحّد على جميع الجماعات الدينية.

ويواجه أعضاء الأقليات الدينية، وفي المقام الأوّل المسيحيون، حدّ أدنى من القيو د على أداء عباداتهم. ولا تزال الكنيسة الموحّدة في طرابلس تواجه صعوبات في الحصول على تعويض عن الممتلكات التي صادرتها الحكومة في عام1971 .

لا توجد أماكن عبادة معروفة لأعضاء الديانات الأخرى غير المسلمة مثل الديانة الهندوسية، والعقيدة البهائية، والبوذية، على الرغم من السماح لأتباع هذه الديانات بممارسة شعائرهم في منازلهم. ويُسمح للأجانب من أتباع هذه الديانات بعرض وبيع المواد الدينية في الأسواق الخيرية وغيرها من التجمعات.

انتهاكات الحرية الدينية

في شهر مايو /أيار 2009 أطلقت السلطات سراح دانيال بايدو، وهو مواطن غ اني، بعد أن قضى ثماني سنوات في السجن . وبحسب التقارير الصحفية، فإنّ بايدو قد سُجن بتُهمة التبشير وذلك لأنّه استلم نصوص توراتية مسيحية في مكتب البريد المحلّي.

في 21 أبريل/نيسان 2009، أفادت تقارير بأنّ السلطات أطلقت سراح مواطنين اعتنقوا الديانة المسيحية بعد احتجازهم لمدّة ثلاثة أشهر بدون توجيه تُهم لهم، حسب منظمة إنترناشيونال كريستيان كونسيرن (ICC). وقد أفادت المنظمة في شهر مارس 2009 بأنّ هؤلاء المتحوّلين عن الإسلام قد تمّ احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي في سجن أمن الدولة بطرابلس حيث تعرّضوا للاستجواب، والأذ ى و الضغوط من أجل الكشف عن أسماء أشخاص آخرين اعتنقوا المسيحية. وأفادت تقارير بأنّه تمّ نقلهم إلى سجن للإصلاح وإعادة التأهيل قبل أسبوعين من إطلاق سراحهم حيث سُمح لبعض أفراد أسرهم بزيارتهم.

وبحسب عمال الإغاثة المتواجدين في طرابلس، فإنّ بعض المعتقلين الأفارق ة من جنوب الصحراء، يزعمون أنّهم تعرّضوا للحبس بسبب التبشير أو حمل معتقدات مسيحية. ومن الصعب التثبّت من مدى صحّة تلك الادعاءات حيث أنّ العديد منهم قد تمّ اعتقالهم وحبسهم مع مهاجرين آخرين خلال حملات دورية للقبض على المهاجرين الذين لا يحملون وثائق سفر أو هوية.

ما زالت ترد تقارير عن الاشتباكات المسلّحة بين قوات الأمن والجماعات الإسلامية التي تعارض الحكومة وتدعو إلى إنشاء دولة إسلامية من شأنها فرض شكل أكثر محافظة من الإسلام.

التحويل الديني القسري

لم ترد تقارير عن التحويل الديني القسري، بما في ذلك الأحداث من المواطنين الأمريكيين الذين اختطفوا أو نُقلوا بصورة غير قانونية من الولايات المتحدة، أو هؤلاء الذين لم يُسمح بالعودة إلى الولايات المتحدة.

أوجه التحسّن والتطورات الإيجابية في احترام الحرية الدينية

خلال الفترة التي يشملها التقرير، بذل ممثلون بارزون من الح كومة والمجتمع جهودا جديدة لتعزيز التعايش الديني والانسجام . فقد التقى سيف الإسلام القذافي، ابن معمّر القذافي، بممثلين عن الكنيسة الكاثوليكية للاحتفال بعيد الفصح ولمناقشة زيادة عدد اراهبات الكاثوليك اللواتي يعملن بمرافق الرعاية الصحية بالبلاد.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت مجتمعات الأقليات الدينية العديد من الخطوات الرمزية في سياق تزايد انفتاح البلد على المجتمع الدولي . ففي أواخر عام 2008، قام رجال دين من الأرثوذكس الشرقيين المتواجدين في العاصمة بزيارة مدينة بنغازي الواقعة شرق ليبيا . وفي يناير/كانو الثاني 2009، قام رئيس أساقفة كانتربيري بأوّل زيارة له لطرابلس، حيث قاد عددا من القداسات بالمباني التاريخية للكنيسة الأنجليكانية في وسط المدينة . وقد لعب سيف الإسلام القذافي دورًا مهمّا في إعادة المبنى الذي يعود إلى القرن التائع عشر، والذي استُخدم كقاعة للفنون، إلى سابق غرضه الأصلي.

القسم الثالث: الانتهاكات المجتمعية والتمييز

لم ترد تقارير عن حصول انتهاكات مجتمعية أو تمييز مجتمعي على أساس الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة الدينية.

القسم الرابع: سياسة الولايات المتحدة

في شهر أيار/مايو 2006 قامت حكومة الولايات المتحدة بالرفع من مستوى تمثيلها الدبلوماسي في البلاد من مكتب اتصال إلى سفارة . وفي شهر يونيو /حزيران 2006 شطبت وزيرة الخارجية اسم ليبيا من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وفي يناير 2009، تبادل البلدان السفراء لأوّل مرّة منذ 32 عاما. وتناقش حكومة الولايات المتحدة الحرية الدينية مع الحكومة الليبية وذلك ضمن سياستها العامة لتعزيز حقوق الإنسان. وتحافظ السفارة على اتصالات منتظمة مع مختلف الطوائف الدينية في البلد بما يتفق مع جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والحرية الدينية.